حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٦ (عدد إبريل – يونيه ٢٠١٨)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

تدابير متصرفية لواء العمارة في السيطرة على انتشار مرضي الطاعون والتيفوس في قضاء علي الغربي في برقياتها

حيدر حميد رشيد *

جامعة بغداد – كلية التربية للبنات / قسم التاريخ

المستخلص

حفل تأريخ العراق المعاصر بكثيرٍ من الأحداث والمتغيرات على جميع أصعدة الحياة، وقد غطّت الدراسات الأكاديمية والكتابات التاريخية كثيراً من أحداثه؛ إلا أن الحاجة تظل قائمة وضرورية للكتابة عن أحداث قد طويت لأسباب شتى من بينها غياب المادة التأريخية التي من شأنها أن تشكل كشفاً جديداً، كما أن ثمة موضوعات تأريخية قلّما تجلب أنظار الباحثين لأسباب عدَّة، بعضها غير موضوعية على ما نعتقد، ولهذا السبب أو ذاك، بقي موضوع الكتابة في موضوعات الأوضاع الصحية في العراق بضمنها موضوع بحثنا هذا وموضوعات أخرى بعيدة عن أقلام باحثينا، إذ لم نجد لموضوعنا أي معلومات هنا أو هنالك، وبعد البحث والتقصي تمكنت وبجهود ذاتية من العثور على وثائق تتعلق بموضوع بحثنا مودعة في ملفات وزارة الداخلية في منطقة (كسرة وعطش)، إذ كان حصولنا على هذه الوثائق باعثاً لنا لسبر أغوارها، وقد شكل هذا الكشف الوثائقي مادة خاماً لم تعرض سابقاً، أبرزت لنا واقعاً أليماً لجوانب معتمة ومخفية من تأريخنا الاجتماعي المعاصر .كشفت لنا الوثائق طبيعة التي اتخذتها متصرفية لواء العمارة في مواجهة خطر انتشار مرضي الطاعون والتيفوس في قضاء علي الغربي . وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي في عرض الوقائع التاريخية .

يساعد مضمون البحث ومحاوره في حصر التدابير التي اتخذتها متصرفية لواء العمارة للسيطرة على مرضي الطاعون والتيفوس ومنع سريانهما إلى المناطق المجاورة وتحولها إلى وبائين يعيدان مرة أخرى ما خلفهما من مآسي في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ولاسيما مرض الطاعون، يمكن بيانها في عزل المنطقة المصابة ومنع الدخول إليها والخروج منها وفرض تدابير الحجر الصحي وإقامة محاجر صحية حجر فيها المصابون بالمرضين والملامسين وسكان المناطق المصابة وإقامة مخافر للشرطة وغلق الحدود العراقية الإيرانية من جهة قضاء علي الغربي وتسيير دوريات للشرطة على خط الحدود المشتركة بين العراق وإيران من جهة قضاء علي الغربي لمنع تسلل الإيرانيين إلى داخل الحدود العراقية من المنافذ غير الرسمية وتسيير دوريات للقوة النهرية العسكرية العراقية والنهرية البريطانية لمراقبة خط الملاحة النهرية ومنع تسلل الأشخاص إلى داخل قضاء علي الغربي أو الخروج منه عبر استعمال النهر وتلقيح أكثر من ثلاثة آلاف من سكان قضاء علي الغربي والمناطق المجاورة له، وإحراق المساكن الملوثة، وغيرها، وقد أدت هذه التدابير إلى السيطرة على مرضي الطاعون والتيفوس وحصرهما في نطاق محدود، ومنع سيرانهما في المناطق المجاورة .

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

المقدمة:

حفل تأريخ العراق المعاصر بكثيرٍ من الأحداث والمتغيرات على جميع أصعدة الحياة، وقد غطّت الدراسات الأكاديمية والكتابات التاريخية كثيراً من أحداثه؛ إلا أن الحاجة تظل قائمة وضرورية للكتابة عن أحداث قد طويت لأسباب شتى من بينها غياب المادة التأريخية التي من شأنها أن تشكل كشفاً جديداً، كما أن ثمة موضوعات تأريخية قلّما تجلب أنظار الباحثين لأسباب عدَّة، بعضها غير موضوعية على ما نعتقد، ولهذا السبب أو ذاك، بقي موضوع الكتابة في موضوعات الأوضاع الصحية في العراق بضمنها موضوع بحثنا هذا وموضوعات أخرى بعيدة عن أقلام باحثينا، إذ لم نجد لموضوعنا أي معلومات هنا أو هنالك، وبعد البحث والتقصي تمكنت وبجهود ذاتية من العثور على وثائق تتعلق بموضوع بحثنا مودعة في ملفات وزارة الداخلية في منطقة (كسرة وعطش)، إذ كان حصولنا على هذه الوثائق باعثاً لنا لسبر أغوارها، وقد شكل هذا الكشف الوثائقي مادة خاماً لم تعرض سابقاً، أبرزت لنا واقعاً أليماً لجوانب معتمة ومخفية من تأريخنا الاجتماعي المعاصر .

لقد كشفت لنا البرقيات المرسلة من متصرف لواء العمارة فخري الطبقجلي إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والداخلية والدفاع عن طبيعة التدابير التي اتخذت لاحتواء مرضي الطاعون التيفوس اللذان انتشرا في قصبة علي الغربي التابعة للواء العمارة وتطويقهما ومنع سريانهما إلى المناطق الأخرى. كما وتكشف لنا البرقيات حالة الهلع والخوف التي انتابت السكان، ولاسيّما مرض الطاعون خوفاً على حياتهم وممتلكاتهم ومخاوف السلطات الصحية من فقدان السيطرة على المرض وتفشيه على نطاق واسع وتحوله إلى وباء يتعدى نطاق انتشاره حدود قضاء علي الغربي ولواء العمارة وإعادة رسم الصورة الذهنية المخيفة عند العراقيين في خارطة العراق الصحية على مدى مئات السنين حصد فيها الآلاف من الأرواح، ولاسيّما بعد النجاحات التي حققتها السلطات الصحية في وأد المرض والحد من انتشاره ومنع تسربه الى داخل العراق، فلم تؤشر أي من الإحصاءات الصحية الرسمية أي إصابة بمرض الطاعون منذ ثلاثينيات القرن الماضي وحتى الإطار الزمني لبحثنا. بفعل التدابير الصحية الفعالة التي اتخذتها.

آثرنا اختيار يوم ٢٨ يناير من عام ١٩٤٥ بداية للإطار الزمني، وذلك بوصفه شهد تسجيل أولى الإصابات بمرض التيفوس وفقاً لبرقيات متصرفية لواء العمارة، وجعلنا يوم ١٥ فبراير من العام ذاته نهاية الإطار الزمني؛ لأن ذلك التأريخ لم يشهد تسجيل أي إصابة بأي من مرضي الطاعون والتيفوس بحسب البرقيات الواردة من متصرفية لواء العمارة .

ظهور مرض الطاعون وانتشاره في قضاء علي الغربي :

شهدت مقاطعة الحاج ناموس التابعة لقضاء علي الغربي في لواء العمارة[١] انتشاراً لمرض الطاعون، وقد وردت أولى الإشارات لظهور المرض في برقية متصرف لواء العمارة فخري الطبقجلي[٢] المؤرخة في ٣٠ يناير ١٩٤٥ إلى وزارة الشؤون الاجتماعية[٣]، وبهذا الخصوص ذكر متصرف لواء العمارة ما يأتي : ((ظهرت إصابة يشتبه بها قوياً أنّها طاعون في مقاطعة الحاج ناموس قضاء علي الغربي))[٤]، طالباً في برقيته وزارة الشؤون الاجتماعية إرسال على وجه السرعة طائرة لأخذ نماذج من عينات

المشتبه بإصابتهم بالمرض لغرض إجراء الفحص المختبري عليها في مختبرات مديرية الوقاية الصحية العامة[٥] في بغداد ((ليتسنى للسلطات الصحية اتخاذ التدابير الفورية لمنع انتشار هذا الداء الوبيل))[٦].

وبحسب برقية الطبيب الموفد من قبل رئاسة صحة لواء العمارة إلى قضاء علي الغربي المؤرخة في الأول من شهر فبراير ١٩٤٥ لإجراء الكشف الطبي على الإصابات بمرض الطاعون سجل حدوث إصابتين جديدتين بالطاعون لتلميذتين توفيت إحداهما وبقيت الأخرى على قيد الحياة خضعت للمراقبة الصحية المركزة، ارتفعت عدد الإصابات حتى يوم ٦ فبراير ١٩٤٥ إلى (٩) إصابات (٦) إصابات سجلت في قصبة علي الغربي و(٣) في خارجها[٧].

وردت أول إشارة على مصدر ظهور مرض الطاعون في مقاطعة الحاج ناموس في برقية متصرف لواء العمارة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والمؤرخة في ٤ فبراير ١٩٤٥ جاء فيها: ((يعتقد ان تسرب مرض الطاعون جرى من الحدود الإيرانية بسبب تسرب الإيرانيين إلى داخل الحدود العراقية، عبر المنافذ غير الرسمية)) [٨] متوجهين إلى مدن العتبات المقدسة لإحياء إحدى المناسبات الدينية ودعت البرقية ((الإسراع بإرسال سيارات مسلحة لمراقبة خط الحدود العراقية الإيرانية)) لمنع اجتيازها من المنافذ غير الرسمية[٩].

استجابت رئاسة أركان الجيش إلى طلب وزارة الشؤون الاجتماعية فأرسلت على وجه السرعة إحدى طائرات القوة الجوية العراقية إلى القاعدة الجوية في لواء العمارة ونقلت على متنها نماذج من عينات المرضى المشتبه بإصابتهم بمرض الطاعون إلى بغداد، وبعد إجراء الفحص المختبري عليها في مختبر مديرية الوقاية الصحية العامة ثبت في تقريرها على ((أنّ المرض طاعون))[١٠].

سير تدابير متصرفية لواء العمارة :

كان من الطبيعي أن يؤدي ثبوت الإصابات المشتبه بها بالطاعون إلى قيام متصرفية لواء العمارة باتخاذ تدابير عاجلة للحيلولة دون تفشيه على نطاق واسع وسريانه، إلى مناطق اللواء الأخرى، وفي هذا السياق عقدت متصرفية اللواء جلسة طارئة بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٥ برئاسة متصرف اللواء وحضرها رؤساء الدوائر في اللواء وهم كل من : رئيس صحة لواء العمارة الدكتور هاشم علاوي ومدير شرطة اللواء ومدير معارف اللواء جميل رؤوف، وآمر القوة النهرية العسكرية وآمر حامية العمارة وطبيب الحامية العسكرية ومراقب الوقاية الزراعية[١١]، وجاء في مقدمة محضر الاجتماع الأول ما نصه : ((في الساعة الواحدة ونصف من يوم ٢ فبراير ١٩٤٥ وعلى أثر برقية رئاسة صحة لواء العمارة المؤرخة في نفس اليوم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية المعطوفة على المخابرة التلفونية التي جرت مع الدكتور ملس Mils مدير الوقاية الصحية العامة وقد ثبت أن اختيار النماذج التي سبق إرسالها الى مختبره كونها إصابات بمرض الطاعون وأنّ هذه الحالة أوجبت عقد اجتماع فوري لاتخاذ الترتيبات الواقية لمكافحة هذا الداء الوبيل))[١٢]. وقد خلص الاجتماع إلى اتخاذ التوصيات الآتية :

١. إبلاغ وزارة الشؤون الاجتماعية بضرورة إرسال المصل المضاد للمرض لغرض القيام بحملة لتطعيم سكان اللواء وتطهير الأماكن الموبوءة .
٢. تخويل رئاسة صحة اللواء بصرف مبلغ قدره (٥٠٠) دينار عراقي لتأسيس عدد من المحاجر الصحية .
٣. اتخاذ التدابير اللازمة لعزل قصبة علي الغربي من جهاتها الأربعة براً ونهراً وعدم السماح بالخروج والدخول إلى المدينة .
٤. إقامة مخافر للشرطة لغلق القصبة ومنع الأهالي ووسائط النقل الخروج من القصبة والدخول إليها وقطع الطرق الموصلة إليها .
٥. تكليف رئيس صحة اللواء إصدار بيان يقضي بتأسيس محاجر صحية وإقامة أماكن للتطعيم في مواقع يراها مناسبة .
٦. توجيه المراقب الزراعي للوقاية بالشروع بحملة إبادة للجرذان والبراغيث بحسب الترتيبات التي تراها رئاسة صحة اللواء ضرورية .
٧. أخذ موافقة وزارة الدفاع بتوجيه ضباط وجنود الحامية العسكرية في العمارة بإبداء المساعدة الممكنة الى السلطات الصحية ومخافر الشرطة في قضاء علي الغربي(١٣).

لم تتوقف جهود متصرفية لواء العمارة عند حدود عقد الاجتماعات وصياغة الأفكار نظرياً، فوضعت توصياتها موضع التنفيذ، وفي هذا الشأن اتخذت متصرفية لواء العمارة إجراءات وتدابير وصفت بالحازمة لعزل المنطقة الموبوءة ووضعها تحت الحجر الصحي اعتباراً من يوم ٢٩ كانون الأول ١٩٤٥(١٤)، وصدرت أوامر مشددة إلى قائمقام علي الغربي حسين عوني رؤوف(١٥)، بعزل المنطقة وعدم السماح بالدخول إليها او الخروج منها . طبق الشيء ذاته على وسائط النقل البرية والنهرية(١٦)، وطالب متصرف لواء العمارة ببرقيته المؤرخة في ٣١ كانون الأول ١٩٤٥ وزارة الشؤون الاجتماعية إرسال ((بعثة طبية كاملة))(١٧)، إلى قضاء علي الغربي لمعاونة السلطات الصحية في اللواء في أعمال مكافحة مرض الطاعون وإرسال اللقاحات لإجراء تطعيم شامل لسكان اللواء(١٨)، وابلغ متصرف لواء العمارة متصرفية لواء الكوت المحاذية للواء العمارة من جهتها الجنوبية الإسراع باتخاذ تدابير عاجلة لمنع الاتصال بقضاء علي الغربي، وأبلغ أيضاً متصرفية لواء البصرة المحاذية للواء العمارة من جهتها الشمالية تأمين هيئة طبية وإرسالها عاجلاً الى العمارة مزودة بكميات من كميات مناسبة من المصل المضاد لمرض الطاعون(١٩).

وفي إجراء آخر أصدر متصرف لواء العمارة أوامره إلى قائمقاميات أقضية علي الغربي وشيخ سعد وكميت بإبقاء دوائر البرق في أقضيتهم مفتوحة مدة (٢٤) ساعة يومياً لتأمين الاتصالات بصورة مستمرة برقياً وبواسطة الهاتف(٢٠).

وفي اليوم ذاته أبرقت متصرفية لواء العمارة برقية إلى قائمقام قضاء علي الغربي أمرته بتأليف لجنة برئاسته للإشراف شخصياً على أعمال المكافحة الجارية في قضائه وعضوية كل من: مسؤولي البيطرة والوقاية الزراعية وطالب في ختام البرقية بإبلاغه بمستجدات الوضع الصحي في القضاء أولاً بأول(٢١)، وبموازاة ذلك أوعز متصرف اللواء للطبيب البيطري في مدينة العمارة بالسفر إلى قضاء علي الغربي فوراً ليساهم مع جهود الهيئة الصحية في مكافحة ((وباء الطاعون))(٢٢)، وبرر إيفاده لقضاء علي الغربي بقوله: ((القصد من إيفاد الطبيب البيطري لمساعدة الهيئة الصحية في مكافحة الفئران والبراغيث في أماكن تواجدها في حظائر الماشية والأغنام

والدواجن))[٢٣].

كتب قائمقام قضاء علي الغربي حسين عوني رؤوف في برقيته المؤرخة في ٥ فبراير ١٩٤٥ المرسلة إلى متصرفية لواء العمارة ما يأتي: ((قام معاون شرطة القضاء بجولة تفتيشية بالمنطقة الجنوبية فعلم بحدوث وفيتين في نزل الشيخ قمندار الضمد من عمومة الشيخ المذكور قبل ثلاثة أيام والشيخ قمندار ترك نزله وذهب للجزيرة وعلم المعاون بحدوث إصابتين [لامرأتين] في نزل عبد الصاحب الذيباوي الواقعة بالجهة اليسرى من نهر دجلة قرب فليفلة توفيت إحداهما ولا تزال الثانية على قيد الحياة وبهذه أصبحت منطقتنا جميعها موبوءة))[٢٤].

زادت المذكرة أعلاه مخاوف متصرفية لواء العمارة من تمدد المرض الى مناطق جديدة وخروجه عن نطاق السيطرة، مما دفع متصرف لواء العمارة فخري الطبقجلي إعادة تذكير وزارة الشؤون الاجتماعية بضرورة الإسراع بإرسال كميات إضافية من لقاح مرض الطاعون مع ملحقين وأطباء وموظفين، واختتم برقيته بوجوب صرف مبلغ (٥٠٠) دينار لتأسيس محاجر صحية[٢٥]، وحذر في برقية لاحقة مؤرخة في ٦ فبراير ١٩٤٥ من خطورة تلكؤ وزارة الشؤون الاجتماعية ((رغم مطالبتنا بذلك مرات عدة)) وانعكاس ذلك على حياة سكان قضاء علي الغربي والأطباء فأن حياتهم ((في خطر عظيم))[٢٦]، وحددت متصرفية اللواء يوم ٦ فبراير موعداً لإجراء التلقيح العام للسكان في اللواء ودعت الأهالي إلى التلقيح والتعاون مع الهيئة الطبية حفاظاً على حياتهم[٢٧].

أعربت وزارة الشؤون الاجتماعية عن أسفها البالغ وعزت أسباب تأخرها في إيصال إمدادات اللقاح والملاك الطبي والمساعدات الأخرى إلى معوقات إدارية وفنية ووعدت بإرسالها بالقريب العاجل ودعت متصرف لواء العمارة إلى الاستعانة بالسلطات البريطانية لتأمين حاجته من اللقاح حالياً بقولها: ((إذا كانت المقادير المتيسرة من اللقاح لا تفي بالغرض يرجى الاتصال بالسلطات البريطانية عاجلاً لتقوم بتزويد رئاسة صحة اللواء بمقادير كافية منها))[٢٨].

صدرت الأوامر من وزارة الدفاع الى القوة النهرية العسكرية في العمارة للقيام بدوريات لمراقبة الأنهار وخفارة سواحل قضاء علي الغربي وتقديم الدعم وإسناد متصرفية لواء العمارة في جهودها في مكافحة مرض الطاعون، وفعلت الشيء ذاته القوة النهرية البريطانية في مدينة العمارة، ونجحا معاً في فرض طوق نهري أحاط قضاء علي الغربي[٢٩]، وأصدرت وزارة الداخلية أوامرها بغلق الحدود المشتركة بين العراق وإيران من جهة قضاء علي الغربي مؤقتاً كتدبير احترازي، وسيرت دوريات مسلحة على خط الحدود الفاصل بين العراق وإيران من جهة علي الغربي لمنع أفراد العشائر الإيرانية والزائرين المتوجهين إلى مدن العتبات المقدسة اجتياز الحدود العراقية [٣٠].

وفي السياق ذاته، أشعرت وزارة الخارجية العراقية الهيئات الدبلوماسية في العراق بحوادث الإصابات بمرض الطاعون في منطقة عشائر علي الغربي في لواء العمارة عملاً بالاتفاقية الدولية الموقع عليها في العاصمة الفرنسية باريس ١٩٢٦[٣١]، ودعت وزارة الشؤون الاجتماعية وزارة الخارجية لفت نظر السلطات الإيرانية إلى ضرورة إيفاد أطباء إيرانيين إلى الحدود المحاذية لمنطقة علي الغربي من جهة إيران لاتخاذ تدابير لمكافحة مرض الطاعون الذي تفشى بين العشائر القاطنة في حدود لواء

العمارة من الجانب الإيراني[٣٢].

كشف مخطط أعدته متصرفية لواء العمارة عن مناطق توزيع المحاجر الصحية ومخافر الشرطة التي أسست للسيطرة على مرض الطاعون والقضاء عليه في مهده، ووفق المخطط المذكور بلغ عدد المحاجر الصحية ثلاثة محاجر صحية و(١٣) مخفراً للشرطة إحاطة المنطقة الموبوءة إحاطة كاملة، وضعت المحاجر الصحية في المنطقة المقابلة لمركز قضاء علي الغربي ومنطقة كسرة المصدك وعلى نهر الساعدية فيما أحاطت مخافر الشرطة القضاء من جهاته الأربعة [٣٣]، وسيرت بين مخفر وآخر دوريات لخيالة الشرطة تألفت كل دورية من أربعة خيالة للقيام بدوريات مستمرة للتصدي للمتسربين الذين يحاول الدخول إلى القضاء أو الخروج منه[٣٤].

وضعت السلطات الصحية في الحجز الصحي المصابين بمرض الطاعون والمشتبه بإصاباتهم والملامسين وسكان المنطقة الملوثة بالمرض بعد أن أحرقت أكواخهم وصرائفهم[٣٥] لتكرار حوادث الإصابة بالطاعون بين ساكنيها، وقبل إحراقها فرضت طوقاً نارياً حولها لمنع هروب الجرذان إلى المناطق غير الموبوءة ووصف متصرف لواء العمارة هذه التدابير بالضرورية؛ لأن تأخير حرق المساكن الموبوءة سيؤدي إلى موت جميع سكان المنطقة المحجورة جراء مرض الطاعون[٣٦].

ولم تزودنا البرقيات بمعلومات عن أوضاع الأهالي الذين حجزوا بالحجر الصحي ما عدا برقية قائمقام علي الغربي المرسلة إلى متصرفية لواء العمارة بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٤٥ وتحدث بأسلوب المستغيث لإسعافهم حين قال ما نصه:

((حاجة عشرات العوائل المحتجزة في الحجر الصحي منذ (٢٩) يناير إلى مد يد العون لإنقاذها فقد أصبحت في حالة من الفاقة والجوع وإن إهمال شؤونهم [سوف] يجعلهم لقمة سائغة للأوبئة والإمراض الفتاكة)) وطالب في برقيته توفير المواد الغذائية من حنطة وشعير وذرة لسد احتياجات العوائل المحتجزة في المحجر الصحي والموافقة على صرف مبلغ (٥٠٠) دينار لتأمين متطلبات حياتهم اليومية[٣٧].

وفي الموضوع ذاته، دعا متصرف لواء العمارة فخري الطبقجلي في حفل لجمع التبرعات الذي إقامته متصرفية اللواء بتاريخ ٥ فبراير ١٩٤٥ بمناسبة اسبوع الصليب الأحمر أعيان وشيوخ وأهالي مدينة العمارة إلى التبرع إلى منظمة الصليب البريطانية الهندية التي أخذت على عاتقها: ((مواساة جرحى الحرب والمرضى المشوهين والأيتام والثكالى والطاعنين بالسن ممن أودت بهم الحرب الطاحنة))[٣٨]. وأشار في معرض كلمته الى أن جزءاً من هذه التبرعات سوف تنفق لإغاثة العوائل المتضررة من جراء أعمال المكافحة الجارية في قضاء علي الغربي، ولاسيّما العوائل التي وضعت في الحجر الصحي[٣٩].

ممّا سبق يعني بوضوح أنَّ متصرفية لواء العمارة قد واجهت وضعاً صحياً صعباً بكل معنى الكلمة، كان التصدي لمعالجة انتشار مرض الطاعون يعد من أصعب الأمور، ويحتاج إلى إمكانات مالية وطبية كبيرة لم تكن متاحة لها، والى مستوى من الوعي الاجتماعي والثقافي كان غائباً .

السيطرة على مرض الطاعون :

على الرغم من صعوبة الأمر وخطورته، إلاّ أنّ متصرفية لواء العمارة نجحت بفضل إجراءاتها وتدابيرها المكثفة في السيطرة على مرض الطاعون ومنع سريانه إلى مناطق اللواء الأخرى وتحوله إلى وباء يتعدى خطورته حدود لواء العمارة إلى سائر مناطق البلاد الأخرى، وهنا نورد جانباً من برقية متصرف لواء العمارة إلى متصرفية لواءي البصرة والكوت المجاورتين للواء العمارة تعطي تصويراً واضحاً لمدى النجاح

الذي حققته المتصرفية في السيطرة على مرض الطاعون، قائلاً ما نصه: ((بفضل الله قابضين على المرض بيد قوية أنا بنفسي اشرف على الحالة العامة ليلاً ونهاراً وباتصال مستمر لمراقبة الإجراءات الصحية))، ثم أخذ يستعرض التدابير التي اتخذت والتي سبق الإشارة إليها، وكان لها الأثر الكبير في السيطرة على المرض، ووصف تدابيره بالشديدة، وكذب الإشاعات التي روجت لها بعض صحف بغداد(٤٠) عن تسرب المرض إلى مدينة العمارة فطمأن الجميع من أن جهودنا ((أسفرت عن منع تسرب المرض))(٤١)، أشارت بعض الصحف العراقية الصادرة آنذاك إلى خبر انتشار مرض الطاعون في قضاء علي الغربي، وبهذا السياق كتبت صحيفة صوت الأهالي خبراً مفاده : ((ظهر مرض الطاعون في قضاء علي الغربي التابع الى لواء العمارة وقد أدى إلى عدّة إصابات وبعض الوفيات فأوفدت الدائرة المختصة عدداً من الأطباء واتخذت التدابير اللازمة لمكافحة هذا المرض من خلال تطعيم الأهالي وحجر المنطقة التي ظهر فيها الطاعون))(٤٢).

إنَّ برقيات متصرفيات لواء العمارة المرسلة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية لم تُشر منذ يوم ١٥ فبراير وما تلاه الى اي اصابة سجلت بالطاعون وكانت تحمل عبارة ((لم تقع إصابات بالطاعون في قصبة علي الغربي))(٤٣)، الأمر الذي أكده بيان مديرية الوقاية الصحية العامة الصادر يوم ٢٠ فبراير ١٩٤٥ وأعلنت فيه زوال مرض الطاعون من منطقة علي الغربي في لواء العمارة ورفع الحجر الصحي عنها كون المنطقة سالمة من المرض المذكور، وأرجح البيان مصدر المرض وانتشاره في قضاء علي الغربي إلى إحدى النساء التي قدمت من إيران من جهة الحدود الإيرانية المحاذية لقضاء علي الغربي لزيارة أخيها في الجانب الآخر من الحدود في مقاطعة الحاج ناموس وتوفيت بعد يومين من مكوثها في دار اخيها ثم انتقل المرض إليه ومنه إلى سائر المقاطعة والمناطق المجاورة لها وحصر البيان مجموع الإصابات المسجلة بالطاعون بـ (١٦) فيما سجلت (١٢) حالة وفاة من مجموع الإصابات(٤٤). أشعرت الهيئات الدبلوماسية بوساطة وزارة الخارجية بأن قضاء علي الغربي قد اصبح بريئاً من الطاعون بعد أن تلوث به (٤٥).

اغتنم أهالي لواء العمارة فرصة زوال المرض في لوائهم فرفعوا برقية شكر وامتنان إلى متصرف لواء العمارة فخري الطبقجلي على الجهود التي بذلها بدرء مخاطر مرض الطاعون عن لوائهم والقضاء عليه والحيلولة دون تسربه إلى سائر المناطق الأخرى(٤٦).

على هذا النحو كانت تدابير متصرفية لواء العمارة، وقد أثمر تضافر جهودها مع الوزارات ذات العلاقة في نجاح مسار أعمال مكافحة الطاعون وحصرهِ في نطاق محدود . ينطبق الشيء ذاته مع مرض التيفوس .

انتشار مرض التيفوس وسير تدابير متصرفية لواء العمارة :

تزامن انتشار مرض التيفوس في قضاء علي الغربي مع انتشار مرض الطاعون مما زاد المخاوف من انتشار أمراض أخرى لا تقل خطورة عن مرضي الطاعون والتيفوس، وأول الإشارات عن ظهور المرض وردت في برقية طبيب قضاء علي الغربي المرسلة إلى رئاسة صحة لواء العمارة بتاريخ ٢٨ يناير، فذكر ما نصه: ((أخبركم بحصول ثلاث إصابات بحمى التيفوس في قصبة علي الغربي وإصابتين في مقاطعة الحاج ناموس التابعة لقضاء علي الغربي أيضاً))(٤٧)، وعلى أثر ذلك صدر بيان من رئاسة صحة اللواء أكد فيه بان المنطقتين أصبحت ملوثتين بالمرض(٤٨).

ومما زاد من خشية متصرفية لواء العمارة انتشار مرض التيفوس في عدد من المدن والأقضية والنواحي المجاورة للواء والقريبة منه، وبهذا السياق أوردت صحيفة

الأخبار خبر انتشار مرض التيفوس في ناحية الشنافية التابعة لقضاء النجف، وقد بلغت الإصابات المكتشفة بحسب الإحصائيات الرسمية ثلاث إصابات نقل على أثرها المصابين إلى مستشفى النجف لعزلهم وعلاجهم، وبعدها تسرب المرض الى منطقة الرحبة المجاورة ، وقد اتخذت السلطات الصحية هنالك عدة تدابير وقائية[٤٩]. وكذبت وزارة الشؤون الاجتماعية الخبر التي نشرته صحيفة الأخبار بعددها الصادر يوم ٤ مارس ١٩٤٥ وأشارت فيه إلى تفشي مرض التيفوس شمال العراق في ناحية مرزا رستم من نواحي لواء اربيل ودعت إلى توخي الدقة في نقل الأخبار وعدم أثارت الهلع بين السكان[٥٠].

سارعت رئاسة صحة لواء العمارة إلى اتخاذ تدابير وقائية لتطويق المرض والحيلولة دون انتشاره إلى مناطق أخرى فوضعت المصابين بالحجر الصحي في المخيم الصحي الذي إقامته في منطقة الحاج ناموس واستنفرت المراكز الصحية في اللواء تحسباً لأي طارئ، وطالب متصرف اللواء ورئيس صحة اللواء وزارة الشؤون الاجتماعية بتجهيز اللواء بـ(٥٠٠) قالب صابون ومسحوق قاتل للقمل لتأمين أعمال المكافحة[٥١].

وجه متصرف لواء العمارة قائمقامية قضاء علي الغربي بالإيعاز الى صاحب مقاطعة الحاج ناموس إبداء المساعدة للمخيم الصحي الموجود في مقاطعته ومنع افراد عشيرته من التجوال والخروج إلى المقاطعات الأخرى[٥٢]، وفي السياق ذاته وجه مدير شرطة لواء العمارة مراكز الشرطة كافة تقديم المساعدة للسلطات الصحية عند ((مسيس الحاجة))[٥٣]، وفي الوقت ذاته وجه مدير معارف اللواء مدارس اللواء، ولاسيما الريفية بمراقبة التلاميذ والطلبة وتعليم الأهالي طرق تنظيف القمل[٥٤].

وفي خضم انهماك وزارة الشؤون في تدابيرها لمكافحة مرضي الطاعون والتيفوس لاحظت الوزارة ان الزوار الإيرانيين الذين توافدوا إلى مدن العتبات المقدسة لإحياء إحدى المناسبات الدينية لم يزودوا بشهادات البراءة الصحية من مرض التيفوس بعد انتشاره في عدد من المدن الإيرانية، ولاسيّما المحاذية للحدود العراقية، فاتخذت مديرية الوقاية الصحية العامة تدابير احترازية تمثلت بإخضاعهم للفحص الطبي للتأكد من سلامتهم من الإصابة بمرض التيفوس[٥٥].

دعت وزارة الشؤون الاجتماعية وزارة الخارجية إلى تقديم إيضاحات حول الأسباب التي دعت المفوضية العراقية في طهران والقنصلية العراقية في كرمنشاه عدم مفاتحة السلطات الإيرانية واستيضاحها عن أسباب عدم تزويد الزائرين الإيرانيين القادمين إلى العراق بالشهادات الصحية[٥٦].

وفي السياق ذاته، تجدر بنا الإشارة إلى حقيقة مفادها : أن تدابير متصرفية لواء العمارة اتسمت بالفاعلية والجدية، إذ لم تسجل حينها أية إصابات جديدة للمرضين الطاعون والتيفوس، فلم يتعد حدود المناطق التي انتشر فيها ؛ بيد أن ما يجب أنْ يؤخذ بنظر الاعتبار هو أن تدابير مكافحة مرض الطاعون قد انعكست ايجابياً على أعمال مكافحة مرض التيفوس وأسهمت في وأد المرضين في حيز انتشارهما .

الخاتمــة :

يساعد مضمون البحث ومحاوره في حصر التدابير التي اتخذتها متصرفية لــواء العمارة للسيطرة على مرضي الطاعون والتيفوس ومنع سريانهما إلى المناطق المجــاورة وتحولها إلى وبائين يعيدان مرة أخرى ما خلفهما من مآسي في تاريخ العــراق الحــديث والمعاصر، ولاسيما مرض الطاعون، يمكن بيانها في عزل المنطقــة المصــابة ومنــع الدخول إليها والخروج منها وفرض تدابير الحجر الصحي وإقامة محاجر صــحية حجــر فيها المصابون بالمرضين والملامسين وسكان المناطق المصابة وإقامة مخــافر للشــرطة وغلق الحدود العراقية الإيرانية من جهة قضاء علي الغربي وتسيير دوريات للشرطة على خط الحدود المشتركة بين العراق وإيران من جهة قضــاء علــي الغربــي لمنــع تســلل الإيرانيين إلى داخل الحدود العراقية من المنافذ غير الرسمية وتســيير دوريــات للقــوة النهرية العسكرية العراقية والنهرية البريطانية لمراقبة خط الملاحة النهرية ومنــع تســلل الأشخاص إلى داخل قضاء علي الغربي أو الخروج منه عبر استعمال النهر وتلقيح أكثــر من ثلاثة آلاف من سكان قضاء علي الغربي والمناطق المجاورة له، وأحــراق المســاكن الملوثة، وغيرها .

على الرغم من تلكؤ وزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم المساعدات الطبية مــن ملاكات طبية ولقاحات ومستلزمات طبية، فان الواقع يفرض على أي باحث منصــف أن يقر، بالمقابل ان ما قدمته وزارة الشؤون الاجتماعية من تدابير لاحتواء إفرازات انتشــار مرضي الطاعون والتيفوس لم تكن قليلة، فان إرسال هيئة طبية والمصل المضاد لمــرض الطاعون ومخاطبة الوزارات والدوائر ذات العلاقة بأعمال مكافحة المرضــين قــد أدت فعلها في إسناد جهود متصرفية لواء العمارة في تطويقهما وحصرهما في نطاق محــدود وعدم سريانهما إلى المناطق الأخرى، ومن باب الإنصاف أن المتتبــع لســير البرقيــات يكتشف حقيقة الحرص الواضح الذي أظهره متصرف لواء العمارة فخري الطبقجلي فــي اتخاذ التدابير ومتابعتها ميدانياً، وكان لجهوده الأثر الواضح في ســير أعمــال المكافحــة ونجاحها وقد أعطى درساً بليغاً في مهام وواجبات رجل الدولة .

أشَّر البحث إن مصدر الطاعون قد وفد من إيران بحكم زخم زوارها إلى العتبات المقدسة وفي أحيانٍ غير قليلة كانوا يعبرون الحدود عبر منافذ غيــر رســمية مــن دون إخضاعهم للتدابير الطبية الوقائية ويرجح الباحث أنّ تزامن انتشار مرض التيفــوس مــع انتشار مرض الطاعون يعدُّ مؤشراً واضحاً بانتقالهِ من إيران على الــرغم مــن ظهــور إصابات بالمرض في مناطق أخرى من البلاد .

Abstract

The Measures Taken for Controlling Plague and Ty-phoid in Ali Algharbee District Based on the Administrative Telegrams of A'amara Governate Between January 28 –February 15,1945

By Haidar Hamid Rashid

Iraq has undergone so many events throughout its history on various aspects of life .

The academic studies and historical writings have covered much of the events. In spite of that , there is a need to cover events which have not been studied because of many reasons .One of these reasons is the absence of the historical subject matter. Furthermore there are historical subjects which scarcely attract the researchers for a number of reasons . As for writing about the health situations in Iraq , including this research , it is considered a very difficult task because information about such topics are very rare and hard to be found.

The researcher found documents in the archives of the Ministry of the Interior in Kasra and Atash area. The discovery of these documents allowed us to see a painful reality to the dark and hidden side of our contemporary social history. The research deals with the cautions taken by A'amara governate to control plague and ty-phoid and to avoid its expansion to the neighbouring areas , since these two epidemic diseases caused many tragedies in Iraq. These affected areas were isolated and kept in quarantine. Furthermore police stations were established and the Iraqi-Irani borders were closed in Ali Algharbee District. Police patrols were also set on the Iraqi-Irani borders. In addition to the above, British and Iraqi military marine patrols were supervising the river traffic. More than three thousand citizens were given vaccinations. By these proceedings the two epidemic diseases were limited and prevented from spreading to the neighbouring areas .

الهوامش

(١) يتكون لواء العمارة من ثلاثة أقضية هي العمارة، وعلي الغربي وقلعة صالح، ويأتي قضاء علي الغربي بالمرتبة الثانية بعد قضاء العمارة من حيث تعداد سكانه، فقد بلغ (٢١٨٤٣) نسمة، وكانوا يشكلون نحو (٦,٦) من مجموع سكان اللواء، وكان لواء العمارة في مرحلة دراستنا يعد واحداً من أفقر الألوية العراقية البالغ عددها (١٤) لواءً . فقد شكلت الصرائف نسبة (٧٨%) من مجموع عدد مساكن اللواء البالغ عددها (٤٣٤٤٩) مسكناً على وفق أول إحصاء رسمي للمساكن ُأجري في العراق عام ١٩٥٦ . ينظر: الحكومة العراقية . وزارة الاقتصاد. المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٨، ص١٥ ؛ الحكومة العراقية. وزارة الاقتصاد . التقرير الخاص بتعداد المساكن في العراق ١٩٥٦ . التقرير العام، مطبعة النجاح، بغداد، ١٩٥٧، ص ٢٤٣ ؛ الجمهورية العراقية. وزارة الاقتصاد . المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٨، ص١١ .

(٢) ولد عام ١٩٠٤ ودخل الخدمة في الوظائف الحكومية في الأول من شهر آب ١٩٢٦ وأصبح متصرفاً للواء العمارة في ٢٣ يناير ١٩٤٥. ينظر: الحكومة العراقية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٦، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٦، ص١٣.

(٣) على اثر استحداث وزارة للشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٩ فك ارتباط مديرية الصحة العامة من وزارة الداخلية وارتبطت بوزارة الشؤون الاجتماعية، وبموجب قانون (٢٨) لسنة ١٩٥٢ استحدث وزارة للصحة، وبناءً على القانون المذكور فك ارتباط مديرية الصحة العامة وعمادة الكلية الطبية الملكية من وزارة الداخلية وألحقت بوزارة الصحة. ينظر: ملفات دار الكتب والوثائق، ملفات وزارة العدل، رقم الملف: ٣٢١٠١٠/٤١٨٠، وزارة الصحة وما يتعلق بها، أمر وزاري، الرقم ١٤٧ في ٢٧ نيسان ١٩٥٢، الوثيقة رقم ٢١١، ص١٢.

(٤) ملفات وزارة الداخلية : رقم الملف : ٣٨/ت/١، مرض الطاعون في لواء العمارة، برقية متصرفية لواء العمارة الى وزارتي الداخلية والشؤون الاجتماعية ، مستعجل جداً ، الرقم ١٦٣٧ في ٣٠ يناير ١٩٤٥.

(٥) تأسست مديرية الوقاية الصحية العامة عام ١٩٤٨ كإحدى المديريات التابعة لوزارة الداخلية. شريف عسيران، الأحوال الصحية في العراق، مطبعة التفيض الأهلية، بغداد، ١٩٤٢، ص٢٠.

(٦) ملفات وزارة الداخلية، رقم الملف : ٣٨/ت/١، مرض الطاعون في لواء العمارة برقية متصرفية لواء العمارة إلى وزارتي الداخلية والشؤون الاجتماعية ، مستعجل جداً،الرقم ١٦٣٧ في ٣٠ يناير ١٩٤٥.

(٧) المصدر نفسه، برقية متصرفية لواء العمارة الى وزارة الداخلية، مستعجل، رقم ٤٨٢١ في ٤ فبراير ١٩٤٥.

(٨) المصدر نفسه .

(٩) المصدر نفسه، برقية متصرفية لواء العمارة إلى وزارة الداخلية ، الرقم ٤٨٢١ في ٤ فبراير ١٩٤٥.

(١٠) المصدر نفسه، برقية رئاسة أركان الجيش إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ، الرقم ٢٠٢٨ في ٣١ يناير ١٩٤٥.

(١١) المصدر نفسه، محضر الجلسة الأولى بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٥.

(١٢) المصدر نفسه .

(١٣) المصدر نفسه .

(١٤) المصدر نفسه .

(١٥) ولد عام ١٨٩٧ ودخل الخدمة في الوظائف الحكومية بتاريخ الأول من شهر نيسان ١٩١٨ وأصبح قائمقام قضاء علي الغربي في ٣ آب ١٩٤٤. ينظر: الحكومة العراقية، جدول كبار موظفي الدولة العراقية، ص١٤.

(١٦) ملفات وزارة الداخلية، رقم الملف :٣٨/ت/١، مرض الطاعون في لواء العمارة ، برقية متصرفية لواء العمارة إلى وزارتي الداخلية والشؤون الاجتماعية ، الرقم ١٩٠٣ في ٣ فبراير ١٩٤٥.

(١٧) المصدر نفسه .

(١٨) المصدر نفسه، برقية متصرف لواء العمارة الى وزارة الشؤون الاجتماعية ، الرقم ١٧٦٤ في ١ فبراير ١٩٤٥.

(١٩) المصدر نفسه، برقية متصرف لواء العمارة الى وزارتي الداخلية والشؤون الاجتماعية ومتصرفية لواءي الكوت والبصرة ، الرقم ٥٠٦١ في ٢ فبراير ١٩٤٥.

(٢٠) المصدر نفسه، برقية متصرف لواء العمارة إلى وزارة الداخلية، مستعجل للغاية، الرقم ٤٥٨٧ في ٣ فبراير ١٩٤٥.

(٢١) المصدر نفسه، برقية متصرف لواء العمارة قائمقامية قضاء علي الغربي، مستعجل، الرقم ٤٥٨٥ في ٣ فبراير ١٩٤٥.

(٢٢) المصدر نفسه، برقية متصرف لواء العمارة، وزارة الداخلية ومديرية البيطرة، فوق العادة، الرقم ٥٠٥٧ في ٥ فبراير ١٩٤٥.

(٢٣) المصدر نفسه، برقية متصرف لواء العمارة الى وزارة الداخلية ومديرية البيطرة ،الرقم ٥١٥٦ في ٦ فبراير ١٩٤٥ .

(٢٤) المصدر نفسه، برقية قضاء علي الغربي الى متصرفية لواء العمارة، الرقم ٤٧٦ في ٥ فبراير ١٩٤٥.

(٢٥) المصدر نفسه، رقم الملف: ٣٩/ت/١، تدابير صحية، برقية متصرف لواء العمارة الى وزارة الشؤون الاجتماعية، فوق العادة، الرقم ٥٠٦١ في ٥ فبراير ١٩٤٥.

(٢٦) المصدر نفسه، برقية متصرفية لواء العمارة، إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، الرقم ٥١٥٤ في ٦ فبراير ١٩٤٥.

(٢٧) المصدر نفسه، برقية متصرف لواء العمارة، الى وزارة الشؤون الاجتماعية، الرقم ٦٠٨٥ في ٥ فبراير ١٩٤٥.

(٢٨) المصدر نفسه، كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية إلى مديرية الوقاية الصحية العامة، الرقم ٢٥٨٧ في ٨ فبراير ١٩٤٥.

(٢٩) المصدر نفسه .

(٣٠) المصدر نفسه، كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزارة الداخلية ، الرقم ٢٣٦٧ في ٥ فبراير ١٩٤٥.

(٣١) المصدر نفسه، صورة كتاب وزارة الخارجية إلى الهيئات الدبلوماسية الاجنبية في العراق ، الرقم ١٠١/٨٤/٥٩٥ في ٧ فبراير ١٩٤٥.

(٣٢) المصدر نفسه، رقم الملف : ٣٨/ت/١، مرض الطاعون في لواء العمارة، كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزارة الخارجية، الرقم ٢٢٥٠ في ٤ فبراير ١٩٤٥.

(٣٣) استمد الباحث معلوماته من المخطط الذي وضعته متصرفية لواء العمارة ويظهر المخطط مناطق توزيع المحاجر الصحية ومخافر الشرطة .

(٣٤) ملفات وزارة الداخلية، رقم الملف : ٣٨/ت/١، مرض الطاعون في لواء العمارة، قرارات متصرفية لواء العمارة، القرار المتضمن بشأن الوسائل التي تقرر إتباعها بشأن حصر الطاعون في المناطق الموبوءة.

(٣٥) المصدر نفسه، رقم الملف: ٣٩/ت/ ١، تدابير صحية برقية قائمقامية علي الغربي إلى متصرفية لواء العمارة ، الرقم ٥٤٣ في ١٠ فبراير ١٩٤٥.

(٣٦) المصدر نفسه .

(٣٧) المصدر نفسه، برقية قائمقامية قضاء علي الغربي إلى متصرفية لواء العمارة، الرقم ٣٣٩٢ في ٢٠ فبراير ١٩٤٥.

(٣٨) صحيفة الأخبار، بغداد، العدد ١٢٥٣، ٦ فبراير ١٩٤٥.

(٣٩) المصدر نفسه .

(٤٠) رجع الباحث إلى الصحف الصادرة آنذاك ولم يجد ما يؤيد صحة ما أورده متصرف لواء العمارة.

(٤١) ملفات وزارة الداخلية، رقم الملف : ٤٠/ت/١، السيطرة على مرض الطاعون، برقية متصرفية لواء العمارة الى وزارة الداخلية ومتصرفتي لواءي الكوت والبصرة ، الرقم ٦٣٢٩ في ١٤ فبراير ١٩٤٥.

(٤٢) صوت الاهالي، بغداد، العدد ٨٠٩، ٢ مارس ١٩٤٥.

(٤٣) ينظر على سبيل المثال: ملفات وزارة الداخلية، رقم الملف ٤٠/ت/١، السيطرة على مرض الطاعون، برقية متصرفية لواء العمارة إلى وزارتي الداخلية والشؤون الاجتماعية ، الرقم ٣٠٦٥ في ١٥ فبراير ١٩٤٥ ؛ المصدر نفسه، الرقم ٣٨٢٠ في ١٦ فبراير ١٩٤٥.

(٤٤) صحيفة صوت الأهالي، العدد ٨١٠، ٣ مارس ١٩٤٥.

(٤٥) ملفات وزارة الداخلية، رقم الملف: ٤٠/ت/١، السيطرة على مرض الطاعون، صورة كتاب وزارة الخارجية إلى الهيئات الدبلوماسية الأجنبية في العراق ، الرقم ٧٠٢ في ٢٠ فبراير ١٩٤٥.

(٤٦) حملت البرقية توقيع كل من : فرحان العرس، وسلطان العرس، ومحمد صالح عباس، ومحي السعيد، ونوري حسين، وداود الحميد، وشامل الحضيري، وجعفر نقدي، وسليم المفتي، ولويس برجوني، والدكتور قسطنطين، وموسي بهاري، وعزرا نقار، وجبوري حنا الشيخ وآخرون . ينظر: صحيفة الأخبار، العدد ١٢٧٦، ٥ مارس ١٩٤٥.

(٤٧) ملفات وزارة الداخلية، رقم الملف: ٤١/ت/١ ،مرض التيفوس في لواء العمارة، برقية قائمقامية علي الغربي إلى متصرفية لواء العمارة، مستعجل جداً، الرقم ٣٤٢ في ٢٨ يناير ١٩٤٥.

(٤٨) المصدر نفسه، بيان رئاسة صحة اللواء الرقم ٣٨٤ في ٢٨ يناير ١٩٤٥.

(٤٩) من بين التدابير التي اتخذتها السلطات الصحية في الشنافية إقامة محاجر صحية وحجر المصابين فيها. ينظر: صحيفة الأخبار العدد ١٢٨٧، ١٨ مارس ١٩٤٥. ويبدو أن انتشار التيفوس قد انتشر في عدد من دول الجوار والقريبة للعراق، وفي هذا السياق أشارت صحيفة الأخبار في عدد سابق الى انتشار مرض التيفوس في مدينة القاهرة في منطقتي حلوان وجزء من بولاق ورجحت المصادر الطبية سبب انتشار المرض الى موجة البرد الشديد التي عمت مصر حينذاك. ينظر: صحيفة الأخبار، العدد ١٢٥٧، ١٠ فبراير ١٩٤٥.

(٥٠) ينظر: صحيفة صوت الأهالي، العدد ٨١٢، ٦ مارس ١٩٤٥.

(٥١) ملفات وزارة الداخلية، رقم الملف : ٤١/ت/١، مرض التيفوس في لواء العمارة، بيان رئاسة صحة اللواء الرقم ٣٨٤ في ٢٨ يناير ١٩٤٥.

(٥٢) المصدر نفسه، كتاب متصرفية لواء العمارة إلى وزارة الداخلية، مستعجل، الرقم ١٦٥٨ في ٣٠ يناير ١٩٤٥.

(٥٣) المصدر نفسه .

(٥٤) المصدر نفسه .

(٥٥) صحيفة الأخبار، العدد ١٢٤٩، ١ فبراير ١٩٤٥.

(٥٦) المصدر نفسه .

مصادر البحث :

أولاً : الوثائق العراقية غير المنشورة :

ملفات وزارة الداخلية / كسرة وعطش :

أ- رقم الملف : ٣٨/ ت/ ١ مرض الطاعون في لواء العمارة :

١. برقية متصرفية لواء العمارة الى وزارتي الداخلية والشؤون الاجتماعية، مستعجل جداً، الرقم ١٦٣٧ في ٣٠ يناير ١٩٤٥.

٢. برقية رئاسة أركان الجيش إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ، الرقم ٢٠٢٨ في ٣١ يناير ١٩٤٥.

٣. برقية متصرف لواء العمارة الى وزارة الشؤون الاجتماعية ، الرقم ١٧٦٤ في ١ فبراير ١٩٤٥.

٤. برقية متصرف لواء العمارة الى وزارتي الداخلية والشؤون الاجتماعية ومتصرفية لواءي الكوت والبصرة ، الرقم ٥٠٦١ في ٢ فبراير ١٩٤٥.

٥. برقية متصرفية لواء العمارة إلى وزارتي الداخلية والشؤون الاجتماعية ، الرقم ١٩٠٣ في ٣ فبراير ١٩٤٥.

٦. برقية متصرف لواء العمارة إلى وزارة الداخلية، مستعجل للغاية، الرقم ٤٥٨٧ في ٣ فبراير ١٩٤٥.

٧. كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزارة الخارجية ، الرقم ٢٢٥٠ في ٤ فبراير ١٩٤٥.

٨. برقية متصرف لواء العمارة قائمقامية قضاء علي الغربي، مستعجل، الرقم ٤٥٨٥ في ٣ فبراير ١٩٤٥.

٩. برقية متصرف لواء العمارة، وزارة الداخلية ومديرية البيطرة، فوق العادة، الرقم ٥٠٥٧ في ٥ فبراير ١٩٤٥.

١٠. برقية قضاء علي الغربي الى متصرفية لواء العمارة، ، الرقم ٤٧٦ في ٥ فبراير ١٩٤٥.

١١. برقية متصرف لواء العمارة الى وزارة الداخلية ومديرية البيطـــرة الـــرقم ٥١٥٦ فـــي ٦ فبرايـــر ١٩٤٥.

ب- رقم الملف: ٣٩ / ت / ١ تدابير صحية :

١. برقية متصرف لواء العمارة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، فوق العادة، الرقم ٥٠٦١ في ٥ فبرايـــر ١٩٤٥.

٢. برقية متصرف لواء العمارة، الى وزارة الشؤون الاجتماعية، الرقم ٦٠٨٥ في ٥ فبراير ١٩٤٥.

٣. كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزارة الداخلية ، الرقم ٢٣٦٧ في ٥ فبراير ١٩٤٥.

٤. برقية متصرفية لواء العمارة، إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، الرقم ٥١٥٤ في ٦ فبراير ١٩٤٥.

٥. صورة كتاب وزارة الخارجية إلى الهيئات الدبلوماسية الاجنبية في العراق ، الرقم ١٠١/٨٤/٥٩٥ في ٧ فبراير ١٩٤٥.

٦. كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية إلى مديرية الوقاية الصحية العامة، الـــرقم ٢٥٨٧ فـــي ٨ فبرايـــر ١٩٤٥.

٧. برقية قائمقامية علي الغربي إلى متصرفية لواء العمارة ، الرقم ٥٤٣ في ١٠ فبراير ١٩٤٥.

٨. برقية قائمقامية قضاء علي الغربي إلى متصرفية لواء العمارة ، الرقم ٣٣٩٢ في ٢٠ فبراير ١٩٤٥.

ج- رقم الملف : ٤٠/ ت/ ١ السيطرة على مرض الطاعون :

١. برقية متصرفية لواء العمارة الى وزارة الداخلية ومتصرفتي لواءي الكوت والبصرة ، الـــرقم ٦٣٢٩ في ١٤ فبراير ١٩٤٥.

٢. برقية متصرفية لواء العمارة إلى وزارتي الداخلية والشؤون الاجتماعيـــة ، الـــرقم ٣٠٦٥ فـــي ١٥ فبراير ١٩٤٥ ؛ المصدر نفسه، الرقم ٣٨٢٠ في ١٦ فبراير ١٩٤٥.

٣. صورة كتاب وزارة الخارجية إلى الهيئات الدبلوماسية الأجنبية في العـــراق ، الـــرقم ٧٠٢ فـــي ٢٠ فبراير ١٩٤٥.

د- رقم الملف: ٤١/ ت/ ١ مرض التيفوس في لواء العمارة :

١. برقية قائمقامية علي الغربي إلى متصرفية لواء العمارة، مستعجل جداً، الـــرقم ٣٤٢ فـــي ٢٨ ينـــاير ١٩٤٥.

٢. بيان رئاسة صحة اللواء الرقم ٣٨٤ في ٢٨ يناير ١٩٤٥.

٣. كتاب متصرفية لواء العمارة إلى وزارة الداخلية، مستعجل، الرقم ١٦٥٨ في ٣٠ يناير ١٩٤٥.

ملفات وزارة العدل / دار الكتب والوثائق العراقية :

أ- رقم الملف: ٤١٨٠ / ٣٢١٠١٠ وزارة الصحة وما يتعلق بها :

١. أمر وزاري، الرقم ١٤٧ في ٢٧ نيسان ١٩٥٢، الوثيقة رقم ٢١١، ص ١٢.

ثانياً : الوثائق المنشورة

١. الجمهورية العراقية. وزارة الاقتصاد . المجموعة الإحصائية السنوية العامة لســـنة ١٩٥٧، مطبعـــة الحكومة، بغداد، ١٩٥٨ .

٢. الحكومة العراقية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٦، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٦.

٣. الحكومة العراقية. وزارة الاقتصاد . التقرير الخاص بتعداد المساكن في العـــراق ١٩٥٦ . التقريـــر العام، مطبعة النجاح، بغداد، ١٩٥٧ .

٤. الحكومة العراقية . وزارة الاقتصاد. المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٨ .

ثالثاً : المصادر العربية

١- شريف عسيران، الأحوال الصحية في العراق، مطبعة النقيض الأهلية، بغداد، ١٩٤٢ .

رابعاً : الصحف

أ- صحيفة الأخبار .
١- العدد ١٢٤٩ ١ فبراير ١٩٤٥ .
٢- العدد ١٢٥٣ ، ٦ فبراير ، ١٩٤٥ .
٣- العدد ١٤٥٧ ، ١٠ فبراير ، ١٩٤٥ .
٤- العدد ١٢٧٦ ٥ مارس ١٩٤٥ .
٥- العدد ١٢٨٧ ١٨ مارس ١٩٤٥ .
ب- صحيفة صوت الأهالي .
١- العدد ٨٠٩، ٢ مارس ١٩٤٥.
٢- العدد ٨١٠، ٣ مارس ١٩٤٥.
٣- العدد ٨١٢، ٦ مارس ١٩٤٥.